



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



© Joel Carillet/E+via Getty Images

المصفوفة القطرية 2025 دولة فلسطين

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز
التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين
الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

قامت دولة فلسطين بشكل أحادي الجانب بالانضمام إلى اتفاقية سيداو بموجب القرار الرئاسي رقم 19 لسنة 2009. وانضمت إلى الاتفاقية عام 2014 بدون أي تحفظات بعد اعتراف الأمم المتحدة بها دولة.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 9 من القانون الأساسي على أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء، ولا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يعتبر القانون العشائري مصدراً للقانون بموجب القانون الأساسي الفلسطيني. وتنص المادة 4 على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وتورد المواد من 101 إلى 104 الأنواع المختلفة من المحاكم بما فيها الدينية والشريعة والإدارية والمحاكم الدستورية والمحاكمة العليا. ولم يرد أي ذكر للقانون العشائري أو المحاكم العشائرية.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتد به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 101 من القانون الأساسي على أن مسائل الأحوال الشخصية تكون تحت سلطة المحاكم الشرعية والدينية ولكنها لا تتناول صلاحية قانون الأحوال الشخصية في حال تعارضه مع الأحكام الدستورية.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد القانون تفويض وسلطة نُظُم العدالة غير النظامية (غير الرسمية).

وفي عام 2019، صدر مرسوم رئاسي بحل هيئة الشؤن العشائرية للمحافظة الشمالية في غزة. إلا أنه عملياً لا تزال المحاكم العشائرية وسيطرتها في دولة فلسطين مشكلة، إذ يشير مصدر ثانوي إلى أن الشرطة والسلطات الأخرى تتعاون مع هذه المحاكم ويطلب منها المساعدة في عملها أحياناً. وتعتبر النساء إحدى الشرائح المتضررة من هذه المحاكم. ثم إن قانون الحد من الجريمة لسنة 1954 يمنح المحافظ، الذي يقوم عملياً بالتواصل مع القيادات العشائرية، سلطة الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

تنص المادة 9 من القانون الأساسي على ما يلي: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". ولكن لا وجود لقانون معياري يحظر التمييز غير المباشر ضد المرأة.

ومع ذلك، عدّلت دولة فلسطين في عام 2023 قوانين العقوبات الثلاثة المطبقة على جميع أراضيها، التي أصبحت تتضمن الآن تعريفاً وحظراً للتمييز على أساس الجنس في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وغيرها، من دون التفريق بين التمييز المباشر وغير المباشر.

هل وضعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين للأعوام 2023-2030، التي تشرف عليها وزارة شؤون المرأة.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

في عام 2009، أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن اعتماد موازنات مراعية لنوع الجنس، وبالتالي دمج اعتبارات نوع الجنس في عملية إعداد الموازنة العامة. وأصدر مجلس الوزراء أيضاً قراراً بشأن تشكيل اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تشمل الاستراتيجية الوطنية للحقوق الجنسية والإنجابية للأعوام 2018-2020 جوانب عدة من الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية ولكنها لا تتضمن ميزانية لتنفيذها.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

وفقاً لأحكام المادة 5 من القانون رقم 4 لسنة 2000، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع البيانات الإحصائية، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، وتخزينها وتحليلها ونشرها في عدد من المجالات من بينها قضايا المرأة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

المعونة القانونية مكفولة بموجب قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني في القضايا الجنائية الكبرى (الإعدام أو الأشغال الشاقة)، حيث تُعيّن المحكمة محامياً للمتهم إذا لم يكن قادراً على دفع أتعاب محامٍ.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

ينص القانون رقم 3 الخاص بتنظيم مهنة المحاماة في المادة 12 على أن نقابة المحامين تنظم توفير المعونة القضائية للمواطنين غير المقتردين، وفي المادة 44 على أنه لنقيب المحامين الدفاع عن أي شخص ثبت فقره وعدم استطاعته دفع أي أجور للمحامي.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

لا يشمل قانون الأحوال المدنية ولا نموذج طلب جواز السفر أي قيود على المرأة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

تنص المادة 43 من قانون الأحوال المدنية على أنه لكل فلسطيني بلغ السادسة عشرة من عمره الحق في الحصول على بطاقة هوية شخصية، والأحكام في هذا المجال محايدة من حيث الجنس. فضلاً عن ذلك، لا يفرض نموذج الطلب أي قيود على المرأة.

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

تتساوى المرأة مع الرجل في الأهلية للتقاضي، وفي الحق في الادعاء والدفاع والإثبات والطعن والتعويض والتنفيذ، وفي كافة إجراءات التقاضي الأخرى المتبعة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها. وينص القانون المدني على أن كل شخص بلغ من العمر الثامنة عشرة يتمتع بممارسة حقوقه المدنية كاملة.

هل يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

ينص قانون الأحوال الشخصية على أن المرأة البالغة تحتاج إلى موافقة وليها الذكر (المواد من 10 إلى 13) لتتمكن من الزواج ما لم يكن اعتراض الولي على الزواج غير منطقي.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوة بشهادة الرجل؟

تنص المادة 16 من قانون الأحوال الشخصية على أنه يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين. إلا أن قانون الأدلة في المسائل المدنية والتجارية رقم 4 لسنة 2001 الذي يتعامل مع الشهادات في المسائل المدنية لا يفرض أي قيود على شهادة المرأة.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوة بالرجل؟

تنص المادتان 53 و54 من القانون المدني على أن كل شخص، ذكراً أو أنثى، بلغ من العمر الثامنة عشرة له مباشرة حقوقه المدنية، وينظم الكتاب الثاني من القانون المدني (ابتداء من المادة 428) الحق في إبرام العقود ولا يتضمن أي قيود على المرأة. فضلاً عن ذلك، يستخدم كل من قانون الشركات التجارية وقانون الإجراءات التجارية والمدنية لغة محايدة.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوة بالرجل؟

تنص المادتان 53 و54 من القانون المدني على أن كل شخص، ذكراً أو أنثى، بلغ من العمر الثامنة عشرة له مباشرة حقوقه المدنية. ولا يفرض كل من قانون الشركات التجارية وقانون الإجراءات التجارية والمدنية أي قيود على المرأة في امتلاك أو تسجيل الشركات.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

تنص المادة 26 من القانون الأساسي على أن حق المشاركة في الحياة السياسية

مكفول، بما في ذلك الحق في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص. إضافة إلى ذلك، تضمن المادة 5 من قانون الانتخابات تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية. ولا توجد أحكام تمنع المرأة من تقلد المناصب السياسية ولكن لا تأكيد بالإيجاب على ذلك.

هل تخصص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

وفي عام 2005، تم إقرار قانون الانتخابات رقم 9 الذي يتبنى نظاماً مختلطاً للتصويت يجمع بين نظام الأغلبية البسيطة (المناطق/المحافظات) ونظام التمثيل النسبي (القوائم). وبموجب هذا القانون، يتم انتخاب 66 عضواً من أصل 132 على أساس نظام التمثيل النسبي، بينما يتم انتخاب باقي الأعضاء على أساس الأغلبية البسيطة.

وتم تعديل هذه المادة بموجب القرار بقانون رقم 1 لسنة 2021 بحيث ألغيت الفقرة 3 من المادة 5 من القانون الأصلي (قرار بقانون رقم 1 لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة)، وعُدلت الفقرة 2 من المادة ذاتها لتصبح "كل أربعة أسماء تلي ذلك" بدلاً من خمسة.

ووفقاً لهذا التعديل، أصبحت نسبة المقاعد المخصصة للمرأة تبلغ 26 في المائة، عوضاً عن 20 في المائة سابقاً، من إجمالي عدد مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها 132 مقعداً.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا وجود لتشريع يحظر العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

لا يوجد قانون يختص بالعنف المنزلي ويوفر الحماية للناجيات من العنف المالي/الاقتصادي. ويمكن الاستناد إلى الأحكام الجنائية في قانون العقوبات لمقاضاة بعض أفعال العنف ضد المرأة.

هل يجرم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا تجرم التشريعات الوطنية الاغتصاب الزوجي.

الاستناد إلى الأحكام الجنائية في قانون العقوبات لمقاضاة بعض أفعال العنف ضد المرأة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

لا يوجد قانون يختص بالعنف الأسري ويوفر الحماية للناجيات من العنف النفسي/العاطفي. ويمكن الاستناد إلى الأحكام الجنائية في قانون العقوبات لمقاضاة بعض أفعال العنف ضد المرأة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

لا يوجد قانون يختص بالعنف الأسري ويوفر الحماية للناجيات من العنف البدني. ويمكن الاستناد إلى الأحكام الجنائية في قانون العقوبات لمقاضاة بعض أفعال العنف ضد المرأة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

لا يوجد قانون يختص بالعنف المنزلي ويوفر الحماية للناجيات من العنف الجنسي. ويمكن

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
ما من أحكام تختص بإنفاذ أوامر الحماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

تم إلغاء القوانين التي تسمح بتخفيف العقوبات المفروضة على ما يسمى بجرائم "الشرف" في الضفة الغربية في الأعوام 2011 و2014 و2018. ومع ذلك، لم تقم الحكومة في غزة بتطبيق تلك الإصلاحات. وفي عام 2018، تم تعديل المادة 99 من قانون العقوبات للضفة الغربية بحيث نُزعت الصلاحية الممنوحة للقضاة في تخفيف العقوبات في حالات جرائم الشرف وحالات قتل الإناث الأخرى (استبعاد التدابير المخففة في الجرائم والجنح المرتكبة ضد المرأة والأطفال).

هل يجرم القانون تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا يوجد مانع قانوني، ولا يتم الإبلاغ عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (الختان).

هل يجرم القانون فعل الزنا؟

تجرّم المادة 282 من قانون العقوبات الساري في الضفة الغربية الزنا، ويعتبر الفعل جريمة أيضاً في غزة.

هل تجرم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

الاغتصاب مجرم بموجب المادة 152 من قانون العقوبات لسنة 1936 الساري في قطاع غزة والمادة 292 من قانون العقوبات لسنة 1960 الساري في الضفة الغربية.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

كانت المادة (308) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، الساري في الضفة الغربية، تتيح للمغتصب الإفلات من العقوبة إذا تزوج الضحية، إلا أنّ هذه المادة ألغيت بموجب القرار بقانون رقم (5) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون العقوبات. ولا ينص قانون العقوبات لسنة 1936 الساري في غزة على أحكام تبرئ المغتصب إذا تزوج الناجية.

هل يُعرّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

لا يوجد قانون يجرّم التحرش الجنسي ولكن يمكن الاستئناس بأحكام المادتين 305 و306 من قانون العقوبات، اللتين تحظران بعض أشكال التحرش الجنسي. وتشمل هذه المخالفات ارتكاب فعل منافي للحياة، والقيام بمحاولات غير لائقة، أو الاعتداء على امرأة في مكان عام بصورة منافية للحياة.

هل هناك نصّ في القانون يجرم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

ما من أحكام في القانون تجرم على وجه الخصوص العنف الإلكتروني ضد المرأة. ولكن بعض الأحكام تختص بالجرائم الإلكترونية ويمكن بالتالي تطبيقها. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية على أن "كل من استعمل الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في تهديد شخص آخر أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ستتم معاقبته".

وتنص المادة 16 على أن "كل من أرسل عن طريق الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات أعمالاً إباحية دون رضا الشخص الآخر... أو المواد المتعلقة بالاستغلال الجنسي للقاصرين، ذكوراً وإناثاً، ستتم معاقبته".

هل يجرم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

العمل بالجنس محظور بموجب المواد من 309 إلى 318 من قانون العقوبات الساري في الضفة الغربية والمواد من 161 إلى 166 من قانون العقوبات لسنة 1936 الساري في غزة.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

لا توجد في دولة فلسطين تشريعات شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أن بعض أحكام قانون العقوبات الأردني تنطبق على الاتجار بالبشر في الضفة الغربية.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

تنص المادة 2 من قانون العمل على أنه "يجب توفير الفرص المتساوية ويجب منع جميع أشكال التمييز". وتنص المادة 16 على أنه "يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين". أما المادة 100 فتشتمل على الحكم الصريح التالي "يحظر التمييز بين الرجل والمرأة".

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يحظر التمييز في مكان العمل بين الرجل والمرأة بموجب قانون العمل لسنة 2000.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

تنص المادة 16 من قانون العمل على أنه "يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في دولة فلسطين" ولكن لم تحدد

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينص قانون التقاعد الذي تسري أحكامه على كلا القطاعين العام والخاص (المادة 2) أن التقاعد إلزامي بسن السنتين مستخدماً لغة محايدة من حيث الجنس (المادة 27(1)).

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أرواحهم معاشاتهم التقاعدية؟

في عام 2023، عدّلت دولة فلسطين قانون التقاعد العام الذي أصبح يجيز للمرأة توريث راتبها التقاعدي لزوجها الأرملة من دون أي شروط أخرى، أسوة بالرجال. ويذكر أنّ قانون التقاعد العام هو القانون الموحد الذي يطبّق على أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص في فلسطين.

هل يحظر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب قانون العمل لسنة 2000، لا يجوز لأصحاب العمل فصل المرأة عن عملها بسبب إجازة الأمومة.

هل ينص القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

بموجب قانون العمل، للمرأة الحق في إجازة أمومة مدفوعة من قبل صاحب العمل مدتها عشرة أسابيع، ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية المحدد بأربعة عشر أسبوعاً.

وفي عام 2022، تمّ تعديل قانون الخدمة المدنية، ما رفع مدة إجازة الأمومة من 70 يوماً إلى 90 يوماً، ولكن هذه المدة لا تزال غير مطابقة لمعيار منظمة العمل الدولية المتمثل في 98 يوماً.

هل ينص القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

نصّ تعديل قانون الخدمة المدنية في عام 2022 على منح إجازة أبوة رمزية لمدة 3 أيام

براتب كامل. بينما لا يزال قانون العمل في القطاع الخاص لا يمنح إجازة أبوة.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعّمها؟

لا تتاح أي خدمات لرعاية للأطفال، مقدمة أو مدعومة، في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يجرّم قانون العمل أو أي قانون آخر التحرش الجنسي، إلا أن قانون العقوبات يجرّم التصرف الجنسي غير المرغوب فيه (المادتان 305 و306) بما يغطي بعض أنواع التحرش الجنسي.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

ينص قانون العمل على أنه يجوز للعامل ترك العمل بعد إشعار صاحب العمل، مع احتفاظه بحقوقه القانونية بما فيها مكافأة نهاية الخدمة وما يترتب له من حقوق، إذا تم الاعتداء على

العامل أو تحقيره من قبل صاحب العمل أو من يمثله خلال العمل.

ولكن يفتقر القانون لأحكام متعلقة بالدعاوى وسبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

تم تنظيم أوضاع العمال المنزليين في "نظام خدم المنازل" الصادر عن مجلس الوزراء، والذي يحدد شروط العمل والإقامة والإجازات والعلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

بعيداً عن الهيئة العامة لمحاكم العمل، لا يوجد كيان عام متخصص في تلقي الشكاوى بشأن التمييز ضد النساء في التوظيف.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

على الرغم من أن المادة 1 من قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004 تنص على أن الطفل هو كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة، إلا أن المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية الساري في الضفة الغربية يحدد الحد الأدنى للسن القانونية للزواج بالخامسة عشرة للفتيات والسادسة عشرة للفتيان.

وفي عام 2019، أصدر الرئيس مرسوماً يرفع سن الزواج لكل الجنسين إلى الثامنة عشرة. وتنص المادة 2 من القانون على أنه يحق للمحكمة ذات الاختصاص الإذن بالزواج لمن لم يتجاوزوا الثامنة عشرة إذا كان الزواج ضرورة وفي مصلحة كلا الطرفين، بعد موافقة قاضي القضاة والهيئات الدينية ذات العلاقة للطوائف الأخرى.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا يُعدّ الزواج دون سن 18 عاماً باطلاً بموجب القانون، إذ يمكن للمحكمة الشرعية إجازته بقرار استثنائي. وبالتالي، لا يُعتبر عقد زواج القاصر غير صحيح، بل يُمنح له نفاذ قضائي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. ويقع على عاتق المرأة واجب قانوني بطاعة زوجها (المادتان 38 و48) ويحق للزوج المسلم طلاق زوجته من طرفه بدون الحاجة إلى إظهار البينات ومن دون رخصة قضائية (المادة 85). ويمكن للمرأة طلب الخلع، حيث يتفق الزوجان على الطلاق مقابل تخلي المرأة عن مهرها وأي حق لها في النفقة المالية (المواد من 103 إلى 108). كذلك تحتاج المرأة إلى موافقة وليها لتتمكن من الزواج (المواد من 10 إلى 13 من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1976)، إلا إذا كانت ثيباً وتجاوزت سن الثامنة عشرة.

هل يحظر القانون تعدّد الزوجات؟

يبيح القانون تعدد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال أثناء الزواج وبعده؟

يعتبر الآباء الذكور الأولياء الوحيديين للأطفال.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضنة أطفالهم؟

يحق للمرأة المطلقة حضنة أطفالها حتى سن البلوغ (المادة 162 من قانون الأحوال

الشخصية) ولكن تفقدتها تلقائياً إذا ارتدت أو تزوجت بغير محرم للصغير (المادة 155).

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

لا تملك المرأة حقوقاً متساوية في اختيار مكان العيش. وتنص المادة 37 من قانون الأحوال الشخصية الأردني المطبق في فلسطين على أنه "على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في مسكن زوجها الشرعي والانتقال معه إلى أية جهة أرادها الزوج ولو خارج المملكة بشرط أن يكون مأموناً عليها وأن لا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضي غير ذلك وإذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة".

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

باستثناء القيود الواردة في المادة 101 من قانون العمل المتعلقة بالعمل في ساعات الليل وفي الوظائف الخطرة، لا تفرض أي قيود أخرى على المرأة في اختيار المهنة.

ويشترط قانون الأحوال الشخصية موافقة الزوج على عمل المرأة خارج البيت تحت طائلة فقدان حقها بالنفقة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

لا يشتمل قانون الأحوال الشخصية على أي أحكام تقيد المرأة من التصرف في ممتلكاتها و/أو الممتلكات المسجلة باسمها، بما في ذلك تلك المسجلة بعد الطلاق.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

لا يوجد قانون فلسطيني للجنسية/القومية، ويمنع الاحتلال الإسرائيلي مؤسسات الدولة من منح الجنسية. ويتم إصدار بطاقات الهوية للفلسطينيين المسجلين في سجل السكان الفلسطينيين الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي بموجب القانون ذي العلاقة بالاحتلال. ويمكن للسلطات الفلسطينية تأكيد حالة الإقامة للفلسطينيين بموجب قانون الأحوال المدنية الفلسطيني رقم 2 لسنة 1999،

ويمكن للنساء الفلسطينيات منح الإقامة لأطفالهن من الذكور والإناث.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

كما ورد أعلاه، لا يوجد قانون فلسطيني للجنسية/القومية، ويمنع الاحتلال الإسرائيلي مؤسسات الدولة من منح الجنسية. ويتم إصدار بطاقات الهوية للفلسطينيين المسجلين في سجل السكان الفلسطينيين الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي بموجب القانون ذي العلاقة بالاحتلال. ويمكن للسلطات الفلسطينية تأكيد حالة الإقامة للفلسطينيين بموجب قانون الأحوال المدنية الفلسطيني رقم 2 لسنة 1999، ويمكن للنساء الفلسطينيات منح الإقامة لأطفالهن من الذكور والإناث.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينص القانون على تلك الحقوق؟

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

تنص المادة 5 من قانون الصحة العامة على أنه على الوزارة توفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية المتعلقة بصحة الأم والطفل، ومنها:

- إجراء فحص طبي قبل عقد الزواج للتأكد من خلو الزوجين مما يمكن أن يؤثر على حياة وصحة نسلهما.
- رعاية المرأة وبصفة خاصة في أثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة وتشجيع الرضاعة الطبيعية.
- متابعة نمو الطفل وتطوره.
- توعية الأسرة والمجتمع على كيفية رعاية الطفل وحمايته والتعامل معه خلال مراحل نموه وتطوره المختلفة.
- ويركز القانون على المتزوجين ولم يتم ضمان وصول العزباء إلى خدمات الرعاية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يبدو من تقارير وزارة الصحة أنها وفرت خدمات منع الحمل تحت مظلة "خدمات تنظيم الأسرة". كذلك، توفر الحكومة وسائل منع الحمل للشباب إلا أنه ليس من الواضح ما إذا توفرت للنساء غير المتزوجات إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة،

بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتم تناول خدمات منع الحمل الطارئة أو التداركية في أي من القوانين/السياسات.

هل الإجهاض المقصود قانوني على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرؤونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

تنص المادتان 321 و322 من قانون العقوبات على أن الإجهاض جريمة مرتكبة من قبل المرأة التي وافقت على الفعل ومن قبل أي شخص آخر قام بمساعدتها. وتنص المادة 324 على أن المرأة التي تقوم بالإجهاض لحماية "شرفها" أو المحافظة عليه تحصل على عقوبة مخففة وكذلك أي شخص ساعدها على القيام بذلك. إلا أن المادة 8 من قانون الصحة العامة تنص على استثناء لسياسة عدم الإجهاض التي تتبناها الدولة إذا استوجبت الضرورة إجهاض المرأة لإنقاذ حياتها، ذلك باشرط موافقتها وشهادة طبيين مختصين.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد أي قانون أو نظام يعالج أو يتناول خدمات الإجهاض أو خدمات ما بعد الإجهاض.

تنطبق أحكام الشريعة في الميراث على المسلمين. وللمرأة حقها في الميراث، ولكنها في كثير من الأحيان تحصل على حصة أقل من حصة الرجل. وتحصل البنات على نصف حصة الأبناء.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

يقع للمرأة المطلقة حضانة أطفالها حتى سن البلوغ (المادة 162 من قانون الأحوال الشخصية) ولكن تفقدها تلقائياً إذا ارتدت أو تزوجت بغير محرم للصغير (المادة 155).

هل هناك محاكم مدنية متخصصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

لا توجد محاكم مدنية أو إجراءات قضائية مدنية مختصة بقضايا الأسرة في فلسطين، إذ يقتصر الاختصاص في هذا المجال على المحاكم الشرعية والكنسية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

على الرغم من وجود برامج خاصة بالتربية الجنسية في المدارس، إلا أنها ليست مفروضة في المنهاج الوطني للمدارس بموجب أي قانون أو نظام.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

تتوفر خدمات الفحص والمشورة الطوعية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، والتي تُقدّم من دون الحاجة إلى إذن من طرف ثالث، غير أنه لا يوجد قانون أو لائحة وطنية صريحة تكفل هذا الحق بشكل ملزم قانونياً.